HM Government

مساندة المملكة المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان

يوليو/تموز 2019

تمهيد

من **لورد طارق أحمد**، وزير شؤون حقوق الإنسان والمبعوث الخاص لرئيس الوزراء لحرية الدين أو المعتقد والممثل الخاص لرئيس الوزراء بشأن منع العنف الجنسي في الصراع، ومن **عضو البرلمان هاربيت هارمان**، وزيرة دولة في وزارة الخارجية ووزارة التنمية الدولية

حقوق الإنسان أمر مهم. وأولئك الذين يعملون بلا كلل أو ملل لأجل الدفاع عن حقوق الإنسان يعنينا أمرهم. يشرفنا العمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان، وتستفيد وزاراتنا إلى حد كبير من تفانيهم ونظرتهم المتعمقة للأمور. حيث أنهم من بين أكثر الناس الذين التقيناهم شجاعة وعزما. إنهم شجعان في مواجهة التهديدات والمضايقات، والملاحقات القضائية غير العادلة والاعتقال، والاعتداءات البدنية عليهم، والانتقام منهم لتعاونهم مع منظمات دولية؛ والكثير منهم دفعوا حياتهم ثمنا لذلك. إلا أنهم ثابتون في عزمهم رغم المخاطر، بينما يكافحون لأجل أن يكون العالم أكثر عدلا وإنصافا؛ عالم تكون فيه حقوق الإنسان لجميع الناس مصانة ومحمية.

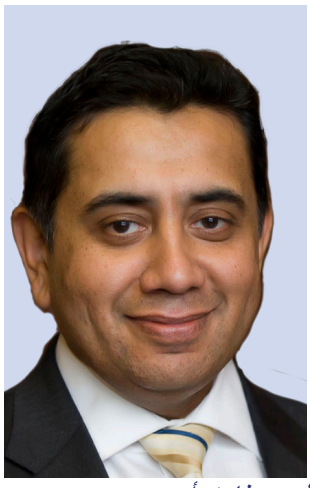

لورد طارق أحمد

عضو البرلمان هاربيت هارمان

لدى المملكة المتحدة تراث قوي من القيم المحلية، ونظل ملتزمين بالترويج لحقوق الإنسان للجميع، بحيث يتمكن الأفراد والمجتمعات من الاعتراض والنقاش والمناقشة بكل حرية وأمان، دون خشية التعرض للاعتداء. والمدافعون عن حقوق الإنسان، سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، يساهمون في ضمان احترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، وحماية التنمية المستدامة. وسوف نواصل مساندتهم حيثما استطعنا، نظرا لكون الترويج لحقوق الإنسان والدفاع عنها في صميم ما نُعرَف به كبلد في ترويجنا لقيم بريطانيا العظمى.

وقد وجد المدافعون عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني على نطاق أوسع بأن المساحة التي يعملون بها في العديد من البلدان محدودة، وبشكل متزايد، بسبب القوانين المقيّدة لعملهم، وما يلحق بهم من وصم، وما يتعرضون له من اضطهاد وتشويه لسمعتهم، إلى جانب إسكات المعارضين. وتعتقد المملكة المتحدة بضرورة أن تظل جميع القنوات مفتوحة وآمنة أمام المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني للتواصل مع الحكومات ومع من هم في السلطة. علينا بذل كل ما في وسعنا لتمكينهم من العمل والعيش بأمان، ودون خشية تعرضهم للمضايقة أو الضرر.

ولإظهار التزامنا بالدعم المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم، تحدد هذه الوثيقة سبب أهميتهم بالنسبة لنا، وتبين إدراكنا للمخاطر التي يتعرضون لها سعيا لضمان حقوق الإنسان للجميع. ونأمل أن تمنح المدافعين عن حقوق الإنسان الشجاعة من خلال معرفة كيف قد يمكننا مساندة عملهم، بما في ذلك من خلال شبكة سفاراتنا وبعثاتنا الدبلوماسية في أنحاء العالم. وبينما أن الحالات قد تختلف باختلاف الأوضاع الداخلية في كل بلد، فإن قيمنا والتزاماتنا بمساندتهم تظل ثابتة.

وسوف نواصل العمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بجميع قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية وسيادة القانون. إن قوة التعاون هائلة، ونظل عازمين على تعزيزها. والمشاورات التي أجريناها مع عدد من جماعات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان لدى إعدادنا لهذه الوثيقة كانت مشاورات قيمة جدا.

وأخيرا، هذه رسالتنا إلى جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في أنحاء العالم: نشكركم على شجاعتكم وعزمكم الذي لا يخبو للدفاع عن حقوق الإنسان. ولأجل هذا نقف إلى جانبكم ونساندكم أينما كنتم في العالم.

مساندة المملكة المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان

مقدمة

تدعم المملكة المتحدة حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان لتمكينهم من القيام بعملهم، والاستمرار في مهنهم (كالمحامين والصحفيين على سبيل المثال)، والتعبير عن آرائهم. وبدون ذلك، ليس باستطاعة المدافعين عن حقوق الإنسان الدفاع عن هذه الحقوق بسلام وفعالية. حيث أنهم يلعبون دورا ضروريا في الترويج لمبادئ الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحمايتها.

سياسة المملكة المتحدة بمجال حقوق الإنسان تسترشد بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا (يُعرف باسم "إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان")، إلى جانب مبادئ عالمية حول مسائل معينة (المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان) وتلك المتعلقة تحديدا بالمدافعين عن حقوق الإنسان، كالمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين. هذا الإعلان، وهو غير ملزم قانونيا، يجدد تأكيد حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، ويحدد مسؤولية الدول لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك ضد الاعتداءات من جهات من غير الدول.

المدافعون عن حقوق الإنسان يحتلون أهمية لدى المملكة المتحدة للأسباب التالية:

- المدافعون عن حقوق الإنسان هم خط الدفاع الأول عن الحقوق الأساسية التي تمثل جزءا حيويا من السياسة الخارجية البريطانية.
- لأنهم يتولون توثيق والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وعادة ما يكونون هم وحدهم من يدافعون عن المستضعفين والمهمشين، ويلفتون انتباه الناس لانتهاكات حقوق الإنسان.
- يلعبون دورا هاما في مناصرة المساواة بين الجنسين.
- لهم دور كوكلاء لأجل التغيير من خلال التنبيه لانتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد المسائل التي تعيق أو تمنع التغيير الإيجابي. وهذا يساعد في مساءلة الحكومات عن أفعالها.
- يساهم المدافعون عن حقوق الإنسان في الإصلاح والتقدم على المدى الطويل، إلى جانب المساعدة في تحقيق أن تكون المجتمعات أكثر استقرارا وحرية وديموقراطية

نارانجارغال كاشكو، مدافعة عن حقوق الإنسان في منغوليا

وشمولية وازدهارا. كما إنهم يدعموم بناء السلام وتحسين إمكانية الحصول على العدالة.

- يمكنهم المساهمة في حماية الأراضي والبيئة، وبالتالي حماية سبل معيشة السكان، وحماية التنوع البيئي ومعالجة تغير المناخ.
- لهم دور في ضمان أن يكون للقطاع الخاص دور مسؤول بمجال حقوق الإنسان، الأمر الذي يعود بالفائدة على المؤسسات التجارية والمجتمعات على حد سواء.
- الترويج لحقوق الإنسان يمثل جزءا أساسيا من السياسة الخارجية البريطانية، ومن استراتيجية وزارة التنمية الدولية بمجال المعونات والتنمية، ويشكل أساس أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

من هم المدافعون عن حقوق الإنسان؟

المدافعون عن حقوق الإنسان، حسب تعريف مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، هم "الأفراد الذين يعملون، منفردين أو مع آخرين، للترويج لحقوق الإنسان أو حمايتها". فالمدافعون عن حقوق الإنسان يمكن أن يكونوا أي فرد يعمل - بمفرده أو ضمن مجموعات - للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. ويمكن تعريف المدافعين عن حقوق الإنسان **تبعا لما يفعلونه، وليس بناء على شخصياتهم**. وربما لا يشيرون إلى أنفسهم بأنهم ناشطون بمجال حقوق الإنسان، بل ربما يُعتبرون، على سبيل المثال لا الحصر، فنانين أو محامين أو صحفيين أو سياسيين،

عيسى عمرو، مدافع عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أو من العمالة المحلية، أو ناشطين بيئيين، أو من المشاهير، أو أعضاء في منظمات غير حكومية، أو ممثلين عن الشعوب الأصلية، أو أنهم من جماعات عرقية أو دينية، أو مزارعين يملكون أراضٍ صغيرة، أو أعضاء في نقابات عمالية، أو مؤلفين، أو مقدمي رعاية صحية، أو رواد أعمال، أو قيادات مجتمعية، أو طلاب أو مدوّنين أو معلمين.

وتماشيا مع الإعلان العالمي، لا بد وأن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان من أن يفعلوا ذلك بشكل سلمي وبلا عنف. وكل من يدعو إلى اللجوء للعنف، سواء من الجماعات أو الأفراد، **ليس** مدافعا عن حقوق الإنسان، حتى وإن كان هدفه المعلن هو الدفاع عن حقوق الآخرين.

المدافعون عن حقوق الإنسان يتناولون أي مسائل مثيرة للقلق لها صلة بحقوق الإنسان، وتشمل جميع أشكال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهم يركزون أحيانا على حقوق أشخاص معينين. ذلك يشمل حقوق النساء، وحقوق الأطفال، وحقوق الأقليات أو الشعوب الأصلية والقبائل، وحقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيا. والمدافعون عن حقوق الإنسان ناشطون في جميع أركان العالم: في المناطق المستقرة ومناطق الصراع، وفي البلدان التي فيها ديموقراطية أو تلك التي تنعدم فيها الديموقراطية، وفي البلدان النامية وكذلك البلدان الاقتصادية المتطورة.

التحديات الأساسية التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان

عمل المدافعين عن حقوق الإنسان يمكن أن يكون محفوفا بالمخاطر. ومن بين الأخطار التي يتعرضون لها هم ومجتمعاتهم وعائلاتهم:

- التهديدات والاعتداءات العنيفة والقتل؛
- الترهيب والمضايقة؛
- خسارة عملهم وسبل معيشتهم؛
- القذف والتشهير؛
- الوصم ونزع شرعية عملهم؛
- تحديات تنظيمية؛
- تجريمهم، بما في ذلك حبسهم؛
- النفي والاختفاء القسري والتشريد وسحب الجنسية؛
- إفلات المعتدين على المدافعين عن حقوق الإنسان من العقاب.

المدافعون عن حقوق الإنسان المعرضون بشكل خاص للخطر

المدافعون عن حقوق الإنسان الذين هم أصلا من المهمّشين، و/أو الذين يعملون مع أفراد أو جماعات مهمّشين، يمكن أن يواجهوا تحديات خاصة في عملهم. على سبيل المثال:

الصحفيون والعاملون بمجال الإعلام عادة ما يقعون تحت ضغوط شديدة حين يسلطون الضوء على مسائل مثيرة للقلق تتعلق بحقوق الإنسان، وذلك يشمل عادة دعمهم لنشاط المدافعين عن حقوق الإنسان في المجتمعات المهمشة المشار إليها في الفقرات أدناه.

المدافعات عن حقوق الإنسان يمكن أن يتعرضن لتمييز إضافي بسبب جنسهن و/أو ترويجهن لحقوق النساء. وهنّ عرضة لخطر استهدافهن بالعنف الجنسي والجنساني، والمضايقة والترهيب، وتشويه سمعتهن. وقد يواجهن مشكلة عدم توفّر بيئة تمكنهن من العمل بكل حرية، إلى جانب وجود عقبات قانونية واجتماعية ومالية وسياسية واقتصادية وثقافية تمنعهن من ممارسة حقهن في إبداء رأيهن علنا. كما يتعرضن بشكل خاص لأخطار بسبب ترويجهن للحقوق الجنسية والإنجابية، ولدى معارضتهن للتمييز ما بين الجنسين وللممارسات التقليدية الضارة، بما فيها زواج الأطفال والزواج

دينا ميزا، المدافعة عن حقوق الإنسان في هندوراس، ووانجيري نديرو، المدافعة عن حقوق الإنسان في كينيا، تنضمان إلى لورد أحمد على المنصة بمناسبة يوم حقوق الإنسان 2018.

بالإكراه وختان الإناث. والمخاطر التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان تزداد في أوقات الصراع وحين تكون الأوضاع هشة، وهي الأوقات التي يمكن أن يُستخدم فيها العنف الجنسي أو التهديد بالعنف الجنسي كسلاح حرب.

المدافعون عن حقوق الإنسان المعنيون بمسائل الأراضي والبيئة أكثر عرضة للاعتداء عليهم، وخصوصا حين ترغب شركات خاصة، أحيانا بالتعاون مع ممثلين على الدولة، في إخفاء نشاطها غير القانوني، أو انتهاكها لحقوق الناس، ويمكنها فعل ذلك دون خشية تعرضها للعقاب. ذلك يشمل المخاطر الناجمة عن مشاريع تنموية تنفَّذ في المناطق الريفية أو أراضي الأجداد. وكون هذه المواقع ريفية نائية في العادة يمكن أن يزيد من احتمال الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان. كما أنهم يواجهون الطرد والتشريد، وبالتالي خسارة سبل المعيشة.

المدافعون عن حقوق الإنسان للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيا يمكن أن يتعرضوا لتهديدات من أطراف متعددة من قبل السلطات وكذلك من قبل جماعات من غير الدول ترغب في عرقلة عملهم، وأيضا منع الاستفادة من المرافق العامة في المجتمعات الممعنة في التمييز والتهميش الجنسي وغيره.

المدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية عادة ما يواجهون خطر تعرضهم لاعتداءات عشوائية، بما في ذلك الاعتداء على مجتمعاتهم وأراضي أجدادهم. وأولئك منهم ممن يعيشون ويعملون في مناطق نائية ربما بالكاد يتوفر لهم الدعم المقدم من مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان. وعدم الاعتراف قانونيا بحقوق الشعوب الأصلية بملكية أراضيهم يشكل دافعا كبيرا للاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان الذين هم من الشعوب الأصلية. والمسائل التي يتعرضون لها عادة ما تكون متعددة، حيث أنهم يعملون كذلك بمجال الدفاع عن الأراضي وحماية البيئة.

المدافعون عن حقوق الإنسان المعنيون بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان معرضون للاستهداف من قبل كل من أرباب العمل والحكومات لمنعهم من كشف النقاب عن الإساءات التي تحدث. خطة العمل الوطنية البريطانية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تشمل التزامات محددة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الناشطين في قضايا تتعلق بهذا المجال.

المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يروجون **لحرية الدين أو المعتقد** يمكن أن يتعرضوا لأخطار كبيرة.

مساندة المدافعين عن حقوق الإنسان في أنحاء العالم

نهج المملكة المتحدة تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان يسترشد بمبدأ **عدم التسبب بالأذى**. وسوف نسعى دائما للتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان، أو المقربين منهم إنا حالت أوضاعهم من إمكانية الاتصال بهم، قبل اتخاذ أي إجراء.

تعمل المملكة المتحدة، من خلال شبكة بعثاتها الدبلوماسية

ووزاراتها، على مساندة المدافعين عن حقوق الإنسان والتشاور معهم حول طيف واسع من المواضيع وفق ما هو ملائم. وهذه المساندة تأتي في أشكال عديدة، وتستجيب للاحتياجات المتغيرة، لكن يمكن أن تشمل ما يلي:

التواصل بشكل ثابت مع المدافعين عن حقوق الإنسان: تحافظ البعثات الدبلوماسية البريطانية، من حيث مبدأ الممارسات الجيدة، على تواصلها بانتظام مع المدافعين عن حقوق الإنسان، وفق ما هو مناسب. هذا التواصل الثابت يتيح تبادل المعلومات وتطوير علاقات الثقة الثنائية، بما في ذلك - حيثما أمكن - مع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعيشون في مناطق نائية. وهذا الدعم يساعد أيضا في ضمان إطلاع المدافعين عن حقوق الإنسان باستمرار على جهود البعثات الدبلوماسية البريطانية، وفي أن يكون المسؤولون البريطانيون على علم بتطورات الأوضاع؛

بناء القدرات: تساند المملكة المتحدة المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال تمويل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية، وأيضا بطرق أخرى، وذلك لتنمية قدرات المجتمع المدني، والمساعدة في توفير إطار وشبكة دعم يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان العمل ضمنها؛

التواصل على صعيد العالم بشأن الغايات المشتركة، مثل مساندة والترويج للممارسات المسؤولة من قبل الشركات العالمية العاملة بمجال التنقيب، وخصوصا التنقيب عن النفط والغاز والتعدين واستخراج الألماس والمعادن في المناطق المتضررة من الصراع والمناطق شديدة الخطورة؛

تعزيز مكانة المدافعين عن حقوق الإنسان وشرعية عملهم: الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان وعملهم يمكن أن يساهم في الحفاظ على سلامتهم وتعزيز فعاليتهم. على سبيل المثال، يمكن للبعثات الدبلوماسية البريطانية أن توفر مقرا لاجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان؛ أو زيارتهم في مقرات عملهم؛ أو المشاركة في الندوات والاجتماعات التي ينظمونها؛ أو دعوتهم لحضور فعاليات في البعثة نفسها أو في المملكة المتحدة؛ أو الاعتراف العلني بإنجازاتهم كمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الضروري التشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان قبل تنظيم أي فعالية لإبراز عملهم، حيث وجود روابط لهم مع دبلوماسيين أجانب يمكن أحيانا أن يكون مصدر أخطار جديدة يتعرضون لها؛

حين يكون المدافعون عن حقوق الإنسان واقعين تحت ضغوط أو أخطار، تعمل البعثات الدبلوماسية البريطانية مع شركاء ووكالات يشاطرونها نفس المبادئ لتحديد الدعم الذي يمكن تقديمه، والذي يكون رهنا بالأوضاع المحلية، وبالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان في كل بلد. من بين الإجراءات التي يمكن اتخاذها:

- إثارة قضايا معينة، سواء بشكل علني أو بالتواصل بشكل ثنائي مع سلطات البلد المعني، بما في ذلك بشأن الحاجة لتطبيق آليات حماية فعالة. يمكن إثارة قضية ما على مستوى رفيع، بما في ذلك على المستوى الوزاري حيثما كان ملائما، أو من خلال اتصالات سياسية رسمية بناء على توجيهات من لندن؛
- إصدار تصريح أو إعلان أو بيان صحفي (باللغة المحلية)؛ أو مداخلات إعلامية، بما في ذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي؛
- حضور محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان وزيارة المعتقلين منهم؛
- خطة العمل البريطانية بشأن المرأة والسلام والأمن تسلط الضوء تحديدا على المدافعات عن حقوق الإنسان باعتبارهن شريكات أساسيات للحكومة البريطانية في تحقيق التزاماتنا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.
- في حال كانت شركة بريطانية طرفا في مسألة ما، تثير البعثات البريطانية قلقها مع الشركة على أعلى مستوى مستشهدة بالمعايير ذات الصلة، كمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

نظام متعدد الأطراف

تبدي المملكة المتحدة، من خلال نظام متعدد الأطراف، التزامها تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان عن طريق العمل لأجل تعزيز ورفع المعايير الدولية المتعلقة بهم. ذلك يشمل ما يلي:

- المشاركة في اقتراح قرارات لتصدر عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية وتدعو لتوفير حماية أفضل للمدافعين عن حقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان التي يعملون لأجل الدفاع عنها؛
- مساندة جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود متعددة الأطراف لتوضيح وتنفيذ مسؤوليات أطراف ثالثة (بما

فيها المؤسسات التجارية) في المبادرة للسعي لحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان حثيما كان لذلك صلة بعملياتها؛

- العمل مع شركاء آخرين لمنع والتصدي لأفعال ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والانتقام منهم لسعيهم للتعاون مع الأمم المتحدة؛
- الاستعانة بالمراجعة الدورية الشاملة التي يجريها مجلس حقوق الإنسان للخروج بتوصيات بناءة وموجّهة للدول المعنية؛
- دعم جهود المقررين الخاصين للأمم المتحدة، وغير ذلك من الجهود من خلال الإجراءات الخاصة، بشأن إعداد تقارير عن أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان، وعن أوضاع حقوق الإنسان عموما، بما في ذلك تدارس توصيات التقارير المتعلقة ببلدان أو مواضيع معينة؛
- مساندة المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني للعمل مع الأمم المتحدة ومع منظمات حكومية وغيرها من الأجهزة من خلال دورها كمراقبة أو من خلال الممثلين المعينين من طرفها. وسوف تواصل المملكة المتحدة المطالبة بوضع نهاية لعمليات الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة.

المساعدة الطارئة

مساندة المنظمات غير الحكومية - باستطاعة البعثات الدبلوماسية البريطانية أن تساعد المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال وضعهم على اتصال مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وقد يتوفر الدعم من منظمات غير حكومية مثل منظمة فرونت لاين ديفندرز، ومنظمة لايفلاين، ومنظمة بيس بريغيدز إنترناشونال، والتي يمكنها تقديم مساعدة عملية وتمويل طارئ. كما باستطاعة منظمات مثل بيس بريغيدز انترناشونال أن تقدم دعما للحماية الوقائية وبناء القدرات، بما في ذلك تحليل الأخطار ووضع استراتيجيات أمنية.

للاتصال

يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين بحاجة للاتصال بالبعثات الدبلوماسية البريطانية أن يجدوا تفاصيل الاتصال بها عبر هذا الرابط.

تعهُّد المملكة المتحدة

تتعهد المملكة المتحدة بأن:

- تظل ملتزمة بمساندة المدافعين عن حقوق الإنسان أينما كانوا في العالم؛
- تستعين بجميع القنوات، الثنائية ومتعددة الأطراف، لوضع معايير عالمية أقوى لمساندة المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم؛
- تتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن بلورة المشاريع والسياسيات، حثيما كان ذلك مناسبا؛
- توفر دعما عمليا داخل البلد، وفق ما هو مناسب، وأن تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المحلية وإرادة المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- تنشر هذه الوثيقة على مواقع البعثات الدبلوماسية البريطانية باللغة الإنجليزية وباللغات المحلية، وعلى الموقع الإلكتروني المركزي للحكومة البريطانية www.gov.uk؛
- توزّع هذه الوثيقة على إدارات حكومية أخرى؛
- تجري تقييما، بشكل دوري، لأثر نشاط المملكة المتحدة، وذلك بالتشاور مع البعثات الدبلوماسية البريطانية والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتحديث هذه الوثيقة تبعا لذلك.

تاريخ النشر: (يوليو) 2019

صُمم الكتيّب داخليا في وزارة الخارجية البريطانية

© حقوق الطبع محفوظة للتاج البريطاني

يمكنك استخدام المعلومات الواردة في هذا الكتيب (باستثناء الشعارات) مجانا بأي شكل أو في أي موقع، وذلك بموجب شروط ترخيص الحكومة المفتوحة. للاطلاع على هذا الترخيص، يرجى زيارة
www.nationalarchives.gov.uk/doc/open-government-licence/ أو الكتابة إلى فريق سياسة المعلومات:
Information Policy Team, The National Archives, Kew, London TW9 4DU أو عبر البريد الإلكتروني
psi@nationalarchives.gsi.gov.uk

ويمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذا الكتيب إلى fcocorrespondence@fco.gov.uk وباستطاعتك تنزيل هذا الكتيب من الموقع
www.official-documents.gov.uk